

"الطفولة وإزالة آثار الاحتلال"

"الطفل الفلسطيني بين الواقع والمأمول"

ورقة عمل مقدمة إلى:

المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار في الضفة الغربية

2006/3/15-14

جامعة النجاح الوطنية / نابلس

إعداد:

ماهر الريشة

مدير مركز الشيخ خليفة

"الطفولة وإزالة آثار الاحتلال"

"الطفل الفلسطيني بين الواقع والمأمول"

مقدمة:-

الطفولة كوناً، ليست مفهوماً زمنياً فقط وإنما هي استشراف مستقبل ورصد حاضر واحتمال تغيّر، وإذا كانت في العالم غير الفلسطيني تشكل تطوراً مؤكداً في جزء منه، ومرضاً وتخلفاً في جزء آخر، فإنها في العالم الفلسطيني تشكل استثناءً في أكثر من جانب: فهي طفولة معكوسة من حيث أن الطفل الفلسطيني يولد كبيراً ويغترب عن طفولته معظم الأحيان ويطلب منه بعد ذلك أن يعود صغيراً، وهي أيضاً طفولة مقدسة فهو يولد بطلاً قادراً - افتراضاً - على صنع كل شيء وتحمل كل شيء وحين لا يستطيع أحياناً، يُحاسب على كل شيء، وهي - أخيراً - طفولة مشوهة من حيث نموها في ظل احتلال عنصري بشع لا يستثنى من جرائمه أحداً، ولكنها في نفس الوقت مرنة ولا نهائية.

ومع ذلك، فإن الطفل الفلسطيني هو كل ما سبق وغير ما سبق، لأنه إذا كان استثناءً للقاعدة، فهو أيضاً يشبه إلى حد كبير أطفال العالم من حيث البراعة والطهارة والتفاؤل وانتظار الفرح: إنه يحب أن يلعب وأن يتعلم وأن ينمو وأن يرتاد الحدائق ويستحم بالطين والتراب وحشائش الأرض تماماً كباقي الأطفال، وعليه فإن دراسة العوامل التي تؤثر على نموه وتعرقل تطوره، تشكل ضرورة لا غنى عنها للتعرف على مستقبله القادم، وخاصة إذا كان هذا النمو محكوماً ومحاصراً باحتلال بغيبض.

الطفل الفلسطيني - أرقام ودلالات:

بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين يوم إلى أقل من 18 سنة حوالي 1.9 مليون طفل، ويشكلون ما نسبته 52.8% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية (حوالي 3.7 مليون مواطن)، وهم موزعون بنسبة جنس مقدارها 103.3 (995,443 ذكر، مقابل 958,927 أنثى)

وقد شكل الأطفال دور سن الخامسة 17.7% من المجموع، مقابل 18.4% في الفئة العمرية (5 - 9)، و 13% في الفئة العمرية (10 - 14)، و 6.7% في الفئة العمرية (15 - أقل من 18).¹

وإذا كانت البحوث والدراسات قد أكدت أن جميع الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تأثرت بدرجة أو بأخرى بممارسات وإجراءات الاحتلال التعسفية سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن درجة التأثير على الأطفال كانت أكبر بكثير، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الأعراض التي ظهرت عليهم سواءً بشكل فوري أو ما بعد الحدث الصادم مباشرة، أي ما اصطلح على تسميته ب (PTSD) أو التوتر اللاحق للصدمة النفسية. ولقد أكدت هذه البحوث أن هناك أعراضاً متلازمة عند الأطفال كنتيجة مباشرة وغير مباشرة لإجراءات الاحتلال والأزمات المترتبة على ذلك، مثل فقدان الشهية للطعام، الاكتئاب، ضعف القدرة على التركيز، الخوف، فرط التنبه المزمن، العدوانية، فرط الحركة، وغير ذلك، كما أكدت أيضاً أنه كلما ازداد التوتر كلما كانت أعراضه أكثر وضوحاً على المستوى الجسدي، المعرفي أو الذهني، السلوكي، الاجتماعي، والانفعالي².

كذلك ارتفعت نسبة الوفيات من الأجنة والرّضع، وزادت نسبة الفقر في الأسر كثيرة الأطفال، وارتفع أيضاً عدد الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال. عدا عن الزيادة الكبيرة في عدد الأطفال الذين تركوا مقاعد الدراسة واتجهوا للعمل في السوق المحلي مع ما يحمله هذا التوجّه من مخاطر على صحة الأطفال ومستقبلهم وكرامتهم وثقتهم بأنفسهم³.

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - الصفحة الإلكترونية

² مركز المعلومات الوطني الفلسطيني / مصدر سابق

³ Psychological Assessment of Palestinian children .Dr. Cairo Arafat 2003

أما عن الشهداء من الأطفال فلقد زاد عددهم عن (800) شهيد والجرحى زاد عن (29,000) جريح منهم حوالي (20,000) من الأطفال بنسبة 69%، و(9000) جريح من الأطفال الإناث بنسبة 31%.

إن استعراض هذه الأرقام المذهلة ودلالاتها المختلفة، يؤكد أن الطفل الفلسطيني بحاجة لتدخل عاجل وفعال ومدروس من أجل أن يعود إلى الحياة الطبيعية التي خلق من أجلها أسوة بغيره من أطفال العالم الذين يعيشون حياة أو أشبه بالعادية على أقل تقدير.

ففي إحدى الدراسات المهمة حول الأطفال الفلسطينيين خلال الانتفاضة الحالية والتي اشتملت على عينة من 1266 طفلاً من سن (5 - 17) سنة تبين أنهم يعيشون في توتر دائم وأن الغالبية العظمى منهم (39%) أكدوا أنهم لا يشعرون بالأمان مطلقاً ولديهم إحساس جارف بأنهم سوف يتعرضون للإيذاء أو الاعتداء عليهم، كذلك فإن (48%) منهم قد تعرضوا شخصياً للعنف أو شاهدوا أحد أفراد عائلتهم يتعرض له، وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن 21% من الأطفال اضطروا إلى مغادرة مكان سكنهم إما بشكل مؤقت أو دائم كنتيجة مباشرة لمجريات الأحداث.

إن الإحساس بعدم الأمان عند الأطفال جاء نتيجة لشعورهم بأن والديهم أو الذين يقومون برعايتهم بشكل مباشر غير قادرين على تقديم الحماية لهم أو تلبية احتياجاتهم، ويجب أن يُقارن هذا الإحساس بحالة الإحباط والتوتر التي يعيشها مقدمو الرعاية الأطفال سواءً من الوالدين أو المعلمين، مما يقلل من طاقتهم العاطفية والعقلية ويجعلهم عاجزين - بالتالي - عن تقديم الدعم النفسي لأطفالهم.

ولقد تبين أيضاً أن (9) من كل عشرة أولياء أمور قد رصدوا أعراضاً صادمة لدى الأطفال تتمثل في الكوابيس الليلية، التبول اللاإرادي، العدوانية والنشاط الزائد وقلة التركيز.

وبالرغم من ذلك، فما زال لدى الطفل الفلسطيني المرونة الكافية لكي يتحدث عن المستقبل بتفاؤل، إذ تبين أن 70% من العينة قالوا إنهم قادرين على تحسين ظروف حياتهم بالتركيز على دراستهم، وقال 69% إن التعليم هو أحد أشكال المقاومة السلمية ضد الاحتلال. كذلك تبين أن 17% منهم كانوا مشاركين بصورة مباشرة وغير مباشرة في أنشطة إيجابية لمساعدة أهاليهم أو مجتمعهم المحلي، بالرغم من أن 21% أظهروا أعراضاً

إنسحابية تمثلت إما في البقاء داخل بيوتهم أو إظهار انهماك شديد في الدراسة أو التركيز على حماية أنفسهم من مخاطر الاحتلال، أما الفئة القليلة منهم (7%) فقد ركزت على وسائل المقاومة العنيفة، مؤكدين أنهم يجب ألا يخافوا أبداً ويتمنون أن يصبحوا جنوداً أو شهداءً في المستقبل¹.

إن هذه الدراسة وغيرها الكثير ممن صدر خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، تؤكد أن الطفولة الفلسطينية مثلها مثل أي شأن آخر، تتعرض لانتكاسات خطيرة ويجب الإسراع في العمل على التقليل من المخاطر الآنية والإستراتيجية المترتبة على ذلك.

هل هناك دور واضح وفعال لمؤسسات الدعم النفسي الاجتماعي؟

عند استعراض حصيلة خبرات المؤسسات الحكومية والخاصة والتطوعية خلال السنوات الخمس الماضية، وما قدمته وتقدمه من خدمات وأنشطة نفسية و/ أو اجتماعية على الصعيد المناطقي Sectoral يشير إلى أن هناك دوراً حقيقياً لها وإن تفاوت هذا الدور بين مؤسسة وأخرى تبعاً لعوامل كثيرة منها طبيعة عمل المؤسسة والقائمين عليها، ومدى التزامها والتصاقها باحتياجات المجتمع المحلي الحقيقية، وتوفر الكوادر المدربة والمؤهلة لتقديم مثل تلك الخدمات، "ولعل تجمع مؤسسات الدعم النفسي الاجتماعي بنابلس"، هو أحد الأجسام التي ساهمت وتساهم في تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للمتضررين من ممارسات الاحتلال واجتياحاته المتكررة، سواءً عن طريق الهيئة العامة التي تضم أكثر من (22) مؤسسة حكومية وأهلية، أو من خلال اللجنة المصغرة المنبثقة عن الهيئة العامة والتي تضم (8) مؤسسات تقوم بتنسيق الخدمات والأنشطة وتوزيع الأدوار منعاً للتضارب أو الازدواجية أو التكرار، عبر لائحة مبادئ تم الاتفاق عليها ويجري العمل بها².

ولعل أهم الأنشطة التي تقوم بها اللجنة التنسيقية هي التدخل وقت الأزمات والطوارئ عبر فريق دعم نفسي اجتماعي جرى تشكيله وتدريبه بالتعاون ما بين اليونسيف وجمعية الشبان المسيحية، كذلك تركز اللجنة التنسيقية على تطوير أداء العاملين في المؤسسات الملتحقة بها عبر إحاقهم في دورات تأهيلية وورشات عمل

¹ مصدر سابق.

² - مرفق طياً قائمة بأسماء وعناوين المؤسسات التي تشكل التجمع.

تخصّصية تهدف إلى إطلاعهم على أحدث الوسائل والأساليب المستخدمة في مجال تقديم الخدمة، بالإضافة إلى التنسيق مع المؤسسات التي تقدم خدمات تخصّصية كجمعية أصدقاء مرضى التلاسيميا أو العيادة النفسية التابعة لقرية الأطفال S.O.S.

مقترحات للخروج من الأزمة:

إن أي تدخل ناجح أو يتوقع النجاح للتخفيف و/أو إزالة آثار الاحتلال عن الطفل الفلسطيني يستدعي العمل على أكثر من مستوى وبشكل متلازم بحيث لا ينفصل أحدها عن الآخر، أما هذه المستويات فهي:—

(1) **الطفل نفسه:** إن جميع البرامج والأنشطة والخدمات التي تتعلق بالطفل لن تكون فعالة وذات جدوى ما لم تكن موجهة بشكل مباشر له وتستجيب لاحتياجاته التي يحددها هو ويعلن عنها، وليس ما نعتقد نحن الكبار فقط أنها مفيدة له. ولعل أهمها تلك التي تركز على إعادة شعوره بالجوانب الإيجابية للحياة وإحساسه بالدفء والأمان، ودعم نموه العاطفي والنفسي والمعرفي. كذلك يجب التركيز على الأنشطة التي تتيح له أن يعبر عن نفسه وتطور قدراته في التعامل مع المشاكل والصعوبات التي يمر بها لمحاولة حلّها والتغلب عليها.

إن الطفل الفلسطيني كأى طفل آخر في العالم، بحاجة إلى أن يشعر بعودة الحياة إلى طبيعتها حتى يستعيد هو نفسه التوازن النفسي وينطلق من جديد نحو مستقبل أفضل.

(2) **الآباء والأمهات وأولياء الأمور:** من الضروري اتخاذ خطوات أخرى وإضافية لتدريب الآباء والأمهات وأولياء الأمور على كيفية التعاطي مع الأزمات والطوارئ عند تأثيرها على أطفالهم. إن الأب والأم إذا لم يكونا مهينين للتعامل مع تلك الظروف وإذا لم يكونا أصلاً في وضع نفسي مستقر نسبياً، فلن يستطيعا تقديم شيء ذي قيمة لأطفالهم، وصحيح أن الأوضاع الاقتصادية السيئة وارتفاع نسبة البطالة والفقير تصعب على أولياء الأمور القيام بأدوارهم التربوية بشكل معقول طالما أنهم غير قادرين على توفير لقمة

العيش، إلى أن ذلك لا يجب أن يمنعهم من القيام بذلك الدور الحيوي والهام وعلينا أن نساعدهم باستمرار على ذلك.

(3) المعلمون والتربويون: إن هناك دوراً مهماً يقع على عاتق المعلمين والأخصائيين التربويين في

المدارس في كيفية تقديم الدعم للطلاب بحيث يستطيعون التركيز أكثر في دراساتهم وأنشطتهم الصيفية، إن ذلك يستدعي العمل على أكثر من صعيد منها تهيئة المدارس فيزيقياً ولوجستياً لتكون أكثر قرباً للأطفال والتصاقاً بهم، كذلك مواصلة تدريب المعلمين والتربويين على كيفية خلق وإيجاد الأنشطة التي تساعد الطلاب على التفريغ الانفعالي والعاطفي وتقوية ردود أفعالهم الإيجابية.

(4) المجتمع المحلي – إن على جميع قطاعات المجتمع المحلي أن تتحد في جهودها من أجل تقديم أفضل

خدمة للأطفال الذي سيشكلون المستقبل، وهي مدعوة لبذل كل ما تستطيع من أجل هذا الهدف الذي يشكل أفضل استثمار حقيقي له، خاصة وأن التجارب أثبتت أن المجتمع كلما كان داعماً وصديقاً للطفل كلما انعكس ذلك على رفاهه وتطوره، بحيث يؤدي في النهاية إلى تقوية المجتمع نفسه وتحسينه.

خاتمة:

تنصُ اتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها أكثر من (160) دولة، وكذلك قانون حقوق الطفل الفلسطيني على أن من حق كل طفل أن ينمو في بيئة سليمة وآمنة وذات فرص حقيقية للتطور والنمو، ولن يتحقق ذلك دون أن يكون مجتمع الطفل نفسه آمناً وسليماً، وهذا لن يتحقق في النهاية إلا بإزالة الاحتلال الإسرائيلي نفسه الذي يسبب كل هذا الدمار النفسي والوجداني والعاطفي والمادي ليس للأطفال فقط ولكن لكل شرائح المجتمع الفلسطيني.